

# حرية الإنترنت

من حيث إتاحة الوصول  
وحيادية الشبكة والمحتوى



مركز هردو  
لدعم التعبير الرقمي  
**HRDO CENTER**  
To Support the Digital Expression

# حرية الإنترنت

من حيث إتاحة الوصول  
وحيادية الشبكة والمحتوى

رصد لحيثيات نماذج حجب بعض المواقع  
وهجمات كتائب متصيدي الإنترنت في مصر والشرق الأوسط

مركز هردو لدعم التعبير الرقمي  
To Support the Digital Expression

Cairo - 2018

# حرية الإنترنت

## من حيث إتاحة الوصول وحيادية الشبكة والمحتوى

رصد لحيثيات نماذج حجب بعض المواقع  
وهجمات كتائب متصيدي الإنترنت في مصر والشرق الأوسط



مركز هردو لدعم التعبير الرقمي  
To Support the Digital Expression

cairo - 2018

[www.hrdoegypt.org](http://www.hrdoegypt.org)  
[info@hrdoegypt.org](mailto:info@hrdoegypt.org)



مركز هردو مع حق الجمهور في المعرفة وتداول المعلومات  
إصدارات المركز منشور [برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية،  
الإصدار ٣.٠ غير الموطنة](#)

# المحتويات

٥	مقدمة
٨	عن حيادية الإنترنت
٨	ما المقصود بحيادية الإنترنت؟ Net Neutrality Principle
٩	إلغاء الولايات المتحدة لـ«مبدأ حيادية الإنترنت»
١١	تقرير مؤسسة «فريدوم هاوس» عن حرية الإنترنت
١٢	عن فريدوم هاوس ومؤشر حرية الإنترنت
١٥	دول الشرق الأوسط.. تنافس في تطبيق القيود و معاداة الحرية (تونس و إيران وجهى نقيض)
٢١	عن الكتائب الإلكترونية كفاعل سياسي جديد Internet Trolling
٢٤	التعبير الرقمي في مصر
٢٤	قضايا الحجب نماذج لنظر بعض القضايا بين الدستور والتنظيم القانوني وتنفيذ عملية الحجب
٢٨	الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ينفي مسؤوليته عن الحجب
٣٢	المصادر

## مقدمة

حرية المعلومات هو مصطلح يشير إلى حماية الحق في حرية التعبير بما يتعلق بوسائل الاتصال و شبكة الإنترنت. يتعلق مفهوم حرية المعلومات بشكل رئيسي بموضوع الرقابة على محتوى المعلومات، أو بمعنى آخر هو القدرة على الوصول إلى محتويات شبكة الوب دون وجود رقابة أو قيود.

تعد حرية المعلومات امتداد لحرية الكلام أحد حقوق الإنسان الأساسية والمُعترف بها في القانون الدولي والتي تعرف اليوم بمعنى أوسع هو حرية التعبير باستخدام أي نوع من الوسائط سواء كانت مكتوبة أو مطبوعة أو صوتية والإنترنت أحد تلك الوسائط. بالإضافة إلى ذلك فقد يشير مصطلح حرية المعلومات إلى مفهوم حق الخصوصية في ما يتعلق بالإنترنت ووسائط تقنية المعلومات.

تمرّ العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة بمرحلة تشهد متغيّرات كبيرة ووضع سياسي فائق الحساسية. يلعب الإنترنت، وتحديدًا مواقع التواصل الاجتماعي، الدور الريادي من حيث استضافتها للنقاشات الجارية، وتمثيلها الميدان الأساسي بالنسبة لآلاف الشباب والنشطاء للتعبير عن الرأي، والتأثير بعملية اتخاذ القرار.

في إطار هذه الظروف، تُعتبر حرية التعبير والاسيما التشريعات والأساليب المرتبطة بتنظيم التعبير الرقمي من المسائل شديدة الخلاف بين الناشطين، والمجتمع المدني، والوكالات الدولية المختصة والحكومات. تتعرض وسائل التعبير الرقمي في هذه المرحلة إلى تضيق عالمي تحت شعاراتٍ متعددة، منها الحماية، والأمن القومي، والوقاية، وذلك رغم أن شرعة حقوق الإنسان تتيح وتضمن حرية تعبير أوسع وأكثر عمقاً.

الخوف من حرية الانترنت هو سمة تشترك فيها كل الأنظمة الديكتاتورية أو تلك التي تميل إلى الاستبداد. تحاول الصين التي تفرض أساساً قيوداً واسعة على

الانترنت ضبط فضاء الانترنت الحرّ وتحويله إلى نسخة مطابقة عن الفضاء الاجتماعي الحقيقي الخاضع للرقابة الصارمة من خلال إجراء يشترط تسجيل مستخدم الانترنت اسمه الحقيقي و رقمه القومي لكي يتمكن من الدخول إلى الشبكة. الحكومة برّرت قرارها بأنه لضمان أمن المستخدمين ولكن خلف تبريرات الحكومة يقف الهدف الواضح: المراقبة الشاملة لكل همسة يهمسها المواطن.

حين ثار المصريون على نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، فرضت السلطات المصرية حظراً على الانترنت. حينذاك انتقدت شركات غوغل و فيسبوك وتويتر القرار بشدة. في بيان أصدرته، اعتبرت شركة فيسبوك أنه "ما من أحد يجب أن يُحرم من حق الوصول إلى الانترنت". سقط مبارك وشهدت مصر تحيّرات كثيرة. ولكن السلطة عادت إلى ممارسات التقييد السابقة بأساليب جديدة.

أصدر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قرار ١٣/٣٢ لسنة ٢٠١٦، و يعد قرار معني بتعزيز حماية حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، وهو القرار الذي يدين أي بلد تعطل عمدا الوصول إلي شبكة الإنترنت لمواطنيها، ويؤكد القرار أن نفس الحقوق التي يتمتع بها البشر في العادة يجب أن تكون محمية أيضا على الإنترنت، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير المحمية بالفعل بموجب المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

سلط الموقع الإلكتروني لصحيفة "إندبننت" البريطانية الضوء على دراسة تشير إلى أن مراقبة الحكومات للإنترنت قد يتسبب في تجنب الناس للتعبير عن آرائهم المثيرة للجدل، وأن يصبح لديهم رقابة ذاتية تمنعهم من مناقشة أفكارهم، وتتناول الدراسة التأثير الذي يسببه الإحساس بالمراقبة والذي يؤدي إلى "تأثير سلبي على الخطاب الديمقراطي" على الإنترنت، ويرسم صورة مقلقة لمستقبل حرية التعبير على الإنترنت.

اعتمدت الباحثة Elizabeth Stoycheff من جامعة wayn state الأمريكية في دراستها على نظرية "دوامة الصمت" التي تصف ميل الناس للحفاظ على الهدوء عندما يشعرون أن آراءهم تتعارض مع الأغلبية، واستندت النتائج على الدراسات الاستقصائية على الإنترنت التي أجريت من قبل مجموعة من المشاركين الذي خصص لكل منهم ملفا يتضمن الاستهلاك الإعلامي، والآراء السياسية والسمات الشخصية.

وخلال الدراسة، تم اختيار مجموعة عشوائية من المشاركين وإعطائهم رسالة جعلتهم يعتقدون أن نشاطهم على الإنترنت يجري رصده من قبل الحكومة الأمريكية، بعد ذلك تم عرض منشور خيالي على فيس بوك عبارة عن قصة إخبارية محايدة حول الضربات الجوية الأمريكية ضد داعش في العراق، وتم سؤالهم عن مدى رغبتهم في التعبير عن آرائهم على القصة، وكيف يعتقدوا

شعور الأمريكيين الآخرين حيال ذلك، وعمّا إذا كانوا يعتقدون أن الرقابة الحكومية على الإنترنت مهمة.

وتم الوصول إلى النتائج على أساس مجموعة متنوعة من العوامل المختلفة المتعلقة بسمات الشخصية والبيئات المختلفة، و لكن بالنسبة لغالبية المشاركين، فأحساسهم ومعرفتهم بالمراقبة خفض بشكل كبير من احتمال التعبير عن الآراء المعادية.

في ختام الدراسة كتبت Stoycheff قائلة "هذا يدل أن المراقبة يمكن أن تساهم في إسكات آراء الأقلية التي تعد بمثابة أساس للخطاب الديمقراطي، موضحة أن علماء الاتصالات وصناع القرار في حاجة إلى المزيد من التفكير بشكل وثيق حول كيف يمكن لبعض الاحتياطات الأمنية التأثير على آراء المستخدمين والتفاعل والبحث عن معلومات جديدة."

# عن حيادية الإنترنت

## ما المقصود بحيادية الإنترنت؟

مبدأ يعتمد على قيام مزودي خدمات الإنترنت والحكومات بالتعامل مع جميع المستخدمين بشكل واحد بدون أي تمييز بينهم على اختلافهم أو اختلاف المحتوى أو الموقع أو التطبيق أو المنصة أو الأدوات المستخدمة أو طريقة الاتصال، ولعل أبرز مثال لاختراق مبدأ حياد الإنترنت هو قيام شركة كومكاست في الخفاء بإبطاء تطبيقات مشاركة الملفات عبر الإنترنت.

في ظل حيادية الإنترنت لا يسمح لمقدمي خدمات الإنترنت أن يضيفوا تكاليف إضافية على المستخدمين نظير الاستمتاع بخدمات إضافية أيضا، مثل خدمات "يوتيوب" أو نتفليكس، التي تتطلب سعة أكبر للبيانات أكثر من الخدمات العادية، أو أن تفرض تكاليف مالية على منتجي المحتويات لتوفير سرعة في نقل بياناتهم.

## متى ظهر مصطلح حيادية الإنترنت؟

بالنسبة إلى "تيم وو" الأستاذ المحاضر في جامعة كولومبيا وهو مبتكر مصطلح "حيادية الإنترنت" يعود هذا المفهوم العام إلى فترة السبعينيات عندما سعت الهيئات الناظمة إلى منع "إيه تي أند تي" التي كانت تحتكر مجال الاتصالات من وقف انتشار مجموعات جديدة لخدمات الاتصالات الخلوية.

في مطلع الألفية الثالثة، فشلت هذه المحاولات التي شملت مجال الإنترنت الناشئ، ولم تعترف عدة هيئات قضائية بصفة "شركات اتصالات خلوية" لمزودي خدمة الإنترنت. وكان لا بد من الانتظار حتى ٢٠١٥ كي تتمكن لجنة الاتصالات الفدرالية من رفع مزودي خدمة الإنترنت إلى منزلة شركات الاتصالات لكن من خلال اللجوء إلى قانون يعود للعام ١٩٣٤.



## إلغاء الولايات المتحدة لـ «مبدأ حيادية الإنترنت»

صوتت هيئة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية يوم الخميس ١٤ ديسمبر ٢٠١٧ لصالح إلغاء ما يسمى بحيادية الإنترنت. واستقطب هذا القرار انتقادات واسعة. إلغاء مبدأ حيادية الإنترنت يعني نظرياً منح شركات الاتصالات والإنترنت إمكانية السيطرة على محتوى شبكة الإنترنت. وهي مجموعة قوانين اعتمدها عام ٢٠١٥ إدارة باراك أوباما، التي تحدد سلوك الشركات المزودة لخدمة الإنترنت، والتي على أساسها يتم التعامل مع خدمات الإنترنت كأنها مرافق أو خدمات عامة تخضع للقوانين التنظيمية، والتي تلزم شركات الإنترنت بالتعامل مع كافة المحتويات الرقمية بحيادية تامة، دون تفضيل لخدمة أو موقع إلكتروني على آخر.

ففي ظل مبدأ حيادية الإنترنت، لا يسمح لمقدمي خدمات الإنترنت بأن يضيفوا لمستهلكي خدماتهم المزيد من التكاليف المالية للوصول بسرعة مثلاً إلى خدمات "يوتيوب" أو نتفليكس، التي تتطلب سعة أكبر للبيانات أكثر من الخدمات العادية، أو أن تفرض تكاليف مالية مرتفعة على منتجي المحتوى لتوفير السرعة في نقل بياناتهم.

كما أن مبدأ حيادية الإنترنت يردع مزودي خدمة الإنترنت من منع الوصول إلى بعض المواقع أو نوع معين من المحتوى.

مع إلغاء حيادية الإنترنت، فإن شركات الإنترنت (تقديم خدمات البيانات Internet Service Provider) الآن قادرة على حجب المواقع أو تقييد سرعة الاتصال مع مواقع أو خدمات معينة وحتى إعطاء أولوية لمحتوى على محتوى آخر كما تشاء وبدون أن يعاقبها القانون، والآن أصبحت فقط مطالبة بإعلان ما تقوم به للجميع.

من ناحية أخرى، فإن هذا التفريق يمكن أن يكون له تداعيات أيضاً على المستخدمين، حيث سيساهمون في التكاليف المرتفعة لمنتجات المحتوى الذي يتطلب استهلاكاً كبيراً لحزم الإنترنت وللبيانات مثل «نتفليكس» و«أمازون» وغيرها.

كما يرى البعض أن إنهاء حيادية الإنترنت سيشكل خطراً سياسياً؛ لأن نهاية الحياد يمكن أن «يخلق حجة تستخدمها الدول لخنق حرية التعبير»، وغير ذلك ستضاف رسوم إضافية على المواقع والتطبيقات التي اعتدت زيارتها بشكل دوري ودون أي مشاكل، كاليوتيوب والجي ميل والمواقع الإخبارية.

ومن المتوقع أن ترفع ولايات وشركات وأفراد في الولايات المتحدة دعاوى قضائية ضد القرار، وكان المدعى العام لولاية نيويورك، إريك شنايدرمان من بين الأوائل الذين أعلنوا اعتراضهم على القرار وعزمهم مقاضاة الهيئة الفيدرالية لإلغائه.

ويشير الخبراء إلى أن المنصات الناشئة والمواقع الإخبارية الحديثة هي أكثر من سيتأثر بإلغاء المبدأ.

## هل انتهى زمن حيادية الإنترنت؟

لا يزال الغموض يكتنف الموقف الذي سيتخذه مزودو خدمات الإنترنت بعد هذا التغيير. يؤكد كبار مشغلي الاتصالات، مثل "إيه تي أند تي" و"كومكاست" و"فيرايزون"، أن منهج عمل الإنترنت لن يتغير، لكن سيصبح في وسعهم الاستثمار في تقنيات جديدة.

واعتبر "دوغ برايك" من لجنة تكنولوجيات المعلومات والابتكار، هو مركز أبحاث يتخذ من واشنطن مقراً له، أنه في حال تم حجب محتويات، فسيواجه هذا التدبير "مقاومة كبيرة"، متكلماً عن "ضغوطات اجتماعية" و"تحقيقات محتملة من سلطات مكافحة الاحتكار قد تؤدي إلى عودة حيادية مشددة بعد تخير الإدارة.

غير أن مؤيدي هذا المبدأ يخشون من أن يؤدي التمايز الذي يفرضه المشغلون إلى ارتفاع الأسعار المتوجبة على كبار مستخدمي الإنترنت مثل "نتفليكس" وغيرها من خدمات البث التدفقي، وهو ارتفاع من شأنه أن ينعكس على الاشتراكات.

بالنسبة إلى الشركات التكنولوجية الصغيرة التي لا تضاهي "فيس بوك" أو "غوغل" بمواردها، من شأن هذه التوجيهات الجديدة أن تشكل "حاجزاً يعيق الابتكار والتنافس"، بحسب "فارس فينه" من المركز من أجل الديمقراطية و التكنولوجيا الذي يدافع عن مبدأ الحيادية

تؤكد لجنة الاتصالات الفيدرالية حرصها على مبدأ "الشفافية"، متعهدة أن تتولى هيئة أخرى معالجة الشكاوى ألا وهي لجنة التجارة الفدرالية "إف تي سي" المكلفة شؤون المنافسة و المتخصصة في حماية المستهلكين و مكافحة الاحتكار.

## تقرير مؤسسة «فريدوم هاوس» عن حرية الإنترنت

صدر لهذا العام تقرير مؤسسة «فريدوم هاوس» الخاص بحرية الإنترنت لعام ٢٠١٧، والذي يرصد سلوكيات الدول التي تؤثر في الاستخدام الحر للمواطنين في الفترة ما بين ايونيو ٢٠١٦، و٣١ مايو ٢٠١٧.

### ٣٠ حكومة تلاعبت بالإنترنت في ٢٠١٧..الديموقراطية

#### مهددة!

اعتبرت منظمة "فريدوم هاوس"، أن عدداً متزايداً من الدول بات يحذو حذو روسيا والصين في التدخل في شبكات التواصل الاجتماعي و رصد المعارضين عبر الإنترنت، في تهديد خطير للديموقراطية.

كشفت الدراسة أن ثلاثين حكومة تلاعبت بالإنترنت العام ٢٠١٧ لتشويه المعلومات الإلكترونية، مقابل ٢٣ فقط العام الماضي.

وأشار التقرير الذي يحمل عنوان "الحرية على الإنترنت" أن عمليات التلاعب هذه شملت استخدام معلقين مأجورين ومتصيدين وحسابات آلية (بوتس)، أو مواقع إعلامية مزيفة. وأضاف أن تكتيكات التلاعب والتضليل الإلكتروني هذه لعبت دوراً مهماً في الانتخابات العام الماضي في ١٨ بلداً على الأقل، من بينها الولايات المتحدة.

قال رئيس المنظمة مايكل أبراموفيتز أن "استخدام المعلقين المأجورين و الحسابات الآلية السياسية لنشر دعاية إعلامية حكومية تم تطويره من قبل روسيا والصين أولاً، لكنه أصبح ظاهرة عالمية الآن". فيما رأت سانغا كيللي، مديرة مشروع "الحرية على الإنترنت"، أن عمليات التلاعب هذه يصعب رصدها في أغلب الأحيان "ومكافحتها أصعب من أنواع اخرى من الرقابة مثل حجب بعض المواقع الإلكترونية".

إلى ذلك، أوضحت المنظمة أن ٢٠١٧ كانت السنة السابعة على التوالي لتراجع الحرية على الإنترنت. كما احتلت الصين للسنة الثالثة على التوالي رأس لائحة الدول التي تتلاعب بالإنترنت بسبب تعزيزها لإجراءات الرقابة ومكافحتها استخدام حسابات مجهولة الهوية وسجن منشقين يعبرون عن آرائهم على الإنترنت.

في السياق، أشار التقرير إلى استخدام تركيا لحوالي ستة آلاف شخص لرصد معارضي الحكومة على شبكات التواصل الاجتماعي. أما روسيا المتهمه بمحاولة

التأثير على الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة و أوروبا، فقد عززت إجراءاتها لمراقبة الإنترنت في جميع أنحاء البلاد أيضاً.

يجب على المدونين الروس الذين يتلقون أكثر من ثلاثة آلاف زائر يومياً، التسجيل لدى الحكومة و الامتثال للقانون حول وسائل الاتصال الجماهيري، فيما منع الكرملين محركات البحث من إبراز صفحات الإنترنت التي تأتي من مواقع غير مسجلة.

عبرت المنظمة عن قلقها من القيود المتزايدة على الشبكات الخاصة التي تسمح بالالتفاف على الرقابة (VPNs) التي فرضت في ١٤ بلداً حتى الآن.

أكد التقرير هنا أن الولايات المتحدة لا تشكل استثناء. وقال أن "البيئة الإلكترونية في الولايات المتحدة تبقى حيوية و متنوعة، لكن كان لهيمنة التضليل والمحتويات الحزبية تأثير كبير"، مضيفاً أن "الصحافيين الذين يعترضون على مواقف (الرئيس) دونالد ترامب واجهوا مضايقات إلكترونية فجة".

## فريدوم هاوس ومؤشر حرية الإنترنت

مؤسسة فريدوم هاوس قامت بعمل مؤشر حرية الإنترنت، وهو تصنيف سنوي يرصد حرية الإعلام والإنترنت في العالم. بدأ مشروع المؤشر في الظهور للعالم عام ٢٠٠٩، شمل التصنيف حينها ١٥ دولة فقط، وأخذ عدد الدول التي يشملها المؤشر في الازدياد سنوياً، إلى أن وصل إلى ٦٥ دولة منذ ٢٠١٤ وحتى الآن.

يقيس مؤشر حرية الإنترنت مستوى كل دولة في الإنترنت و الإعلام الرقمي اعتماداً على مجموعة من الأسئلة التي وُضعت بالتشاور مع خبراء دوليين لمراقبة مجموعة واسعة من القضايا ذات الصلة، والتي تعكس حرية الإنترنت. في عصر أصبح فيه الإنترنت هو وسيلة الاتصال الأكثر انتشاراً في دول العالم، يقيس المؤشر إمكانية الوصول والاستخدام المنفتح والحر لوسائل اتصال أخرى، مثل الهواتف المحمولة، وخدمات الرسائل النصية.

يعبر مؤشر فريدوم هاوس عن وجهة نظر عابرة للحدود، أي أنها لا تعبر عن ثقافة محلية محددة للحرية، وترتكز منهجية المؤشر على المعايير الأساسية لحرية التعبير، والتي يستمدّها المؤشر من المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء، دون تدخل، والتماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أية وسيلة دون قيود». يتم حساب رصيد كل دولة من النقاط عن طريق آلية تحتوي على ٢١ سؤالاً أساسياً و ١٠٠ سؤال مرتبط، و يتم تقسيم كل الأسئلة إلى ثلاثة تصنيفات:

## ١- عقبات إتاحة المعلومات

تعتبر هذه العقبات عن الحواجز الموجودة في البنية التحتية، والعقبات الاقتصادية التي تصعب، أو تمنع، الوصول إلى المعلومات، إضافة إلى الجهود التي تقوم بها الحكومات لمنع وصول المستخدم إلى تطبيقات معينة، أو مواقع إلكترونية محددة، كذلك سن القوانين التي تسيطر على استخدام الإنترنت، وتتبع مقدمي الخدمة.

## ٢- القيود على المحتوى

تحلل هذه النقطة الإجراءات القانونية التي يكون هدفها تقييد المحتوى، كذلك منع مواقع إلكترونية، أو نوعيات محتوى بعينها. أيضاً الرقابة المفروضة على الإنترنت، و نشاط وتنوع وسائل الإعلام الإخبارية عبر الإنترنت، و استخدام الأدوات الرقمية للحشد الشعبي.

## ٣- انتهاكات حقوق المستخدم

تتمثل هذه النقطة في المراقبة و انتهاك الخصوصية، وأثرها على الخطاب والأنشطة التي يؤديها الأفراد عبر الإنترنت. تشمل هذه الانتهاكات، السجن أو المضايقة خارج نطاق القانون، أو الاختراق الإلكتروني للمعلومات الشخصية.

بعد ذلك تُجمع الإجابات على الأسئلة، و تحول إلى نظام نقاط، ويستخدم رصيد كل دولة من النقاط في تقسيم يشمل ثلاث فئات:

١- رصيد ٠ - ٣٠ (دولة حرة).

٢- رصيد ٣١ - ٦٠ (دولة حرة بشكل جزئي).

٣- رصيد ٦١ - ١٠٠ (دولة مقيّدة).

## أيسلندا واستونيا الأكثر حرية.. الصين في المركز الأخير

### دائماً!

يعتمد المؤشر نظام نقاط لكل معيار على حدة بعدد من الدرجات، ويحسب في النهاية المجموع الكلي؛ لتحصل كل دولة على عدد من الدرجات، يتراوح من (صفر- ١٠٠) بحيث يكون صفر هو الأكثر حرية فيما يخص الإنترنت وتداول المعلومات والصحافة، بينما ١٠٠ هو الأسوأ، والأكثر تضييقاً على الإنترنت.

جاء في التقرير تصدر دولتي أيسلندا واستونيا للمركز الأول كأكثر الدول حرية في عالم الإنترنت، وحصلت أيسلندا على عدد ست نقاط، بينما استونيا حصدت نفس العدد من النقاط، جاءت كندا في المركز الثالث كأكثر الدول حرية برصيد ١٥ نقطة، و تليها ألمانيا برصيد ٢٠، ثم الولايات المتحدة برصيد ٢١، ثم أستراليا بنفس

الرصيد، ثم اليابان في المركز السابع برصيد ٢٣ نقطة، ثم المملكة المتحدة وجورجيا برصيد ٢٤ نقطة لكل منهما، وفي المركز العاشر جاءت جنوب إفريقيا برصيد ٢٥ نقطة كأكثر الدول تحرراً في إفريقيا.

أما عن الدول الأقل تحرراً، و الأكثر تقييداً على حرية الإنترنت في التصنيفات التي شملها التقرير، جاءت الصين على رأس الدول المقيدة لحرية المستخدمين برصيد ٨٧ نقطة، تليها في المركز الثاني دولة إثيوبيا برصيد ٨٦ نقطة، ثم سوريا بنفس العدد من النقاط، تلتها في الترتيب دولة إيران برصيد ٨٥ نقطة. تأتي بعد ذلك كوبا و أوزباكستان و فيتنام و السعودية، و البحرين و باكستان، ثم الإمارات العربية المتحدة و مصر. يكون ترتيب الدول تصاعدياً في التضييق و فرض القيود على حرية الإنترنت كالتالي:

- ١- الصين (٨٧ نقطة).
- ٢- إثيوبيا (٨٦ نقطة)
- ٣- سوريا (٨٦ نقطة).
- ٤- إيران (٨٥ نقطة).
- ٥- كوبا (٧٩ نقطة).
- ٦- أوزباكستان (٧٧ نقطة).
- ٧- فيتنام (٧٦ نقطة).
- ٨- المملكة العربية السعودية (٧٢ نقطة).
- ٩- البحرين (٧١ نقطة).
- ١٠- باكستان (٧١ نقطة).

## **دول الشرق الأوسط.. تنافس في تطبيق القيود ومعاداة الحرية (إيران وتونس بعد الثورة نماذج وجهى نقيض)**

تحتلّ دول الشرق الأوسط ذيل ترتيب دول العالم في مؤشر حرية الإنترنت، وجاء في التصنيف لهذا العام ١٣ دولة شرق أوسطية، منها ١١ دولة عربية، إضافة إلى إيران وتركيا. ويقبع في تصنيف الدول «المقيدة» للحرية حوالي ٨ دول ضمن المجموعة، بينما تقبع ٥ دول ضمن الدول الحرة جزئياً.

## إيران ومنظومة تقييد الانترنت

«إذا كان استخدام مواقع التواصل الاجتماعي سيؤدي إلى فعل الشر ونشر الأكاذيب والأخبار التحريضية، مما يساعد أعداء الإسلام والمسلمين، فاستخدامه يصبح محرماً». هكذا أفتى المرشد الأعلى للثورة في إيران، علي خامنئي، في عام ٢٠١١، بخصوص استخدام الإيرانيين مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، بعد أن لعبت تلك المواقع دوراً مهماً في أحداث ما يُعرف باسم «الثورة الخضراء» عام ٢٠٠٩.

حينها أدرك النظام في إيران أهمية وخطورة تلك المواقع، فسعى جاهداً إلى محاربتها طوال الوقت، بالحجب والمراقبة واعتقال كل من يستخدم تلك المواقع في نشر أي شيء يعتبره النظام «مخالفاً لتعاليم الجمهورية الإسلامية». بعد فترة من الحجب و لجوء الإيرانيين إلى برامج تمكّنهم من دخول المواقع المحجوبة، أدرك النظام أن عليه أن يطور من أدواته و ينتقل إلى مرحلة أخرى هي مراقبة نشاط المواطنين على مواقع التواصل الاجتماعي، ففي عام ٢٠١٢، أنشئ «المجلس الأعلى للفضاء الافتراضي»، الذي تقوم كل مهمته على مراقبة الإنترنت، و أعقبه إعلان التليفزيون الإيراني أن الحكومة تراقب نحو ثمانية ملايين حساب على فيسبوك بصورة كاملة، و يجب على الجميع مراعاة الحذر، فالإنترنت في إيران يخضع لمراقبة كاملة من جهات أخرى، مثل الحرس الثوري وشرطة مكافحة جرائم الفضاء الافتراضي وإدارة مكافحة جرائم الإنترنت. بعد انتهاء مظاهرات ٢٠٠٩ وتولي نجاد منصب الرئيس مرة ثانية، استيقظ الإيرانيون على حجب آلاف المواقع الأجنبية الإخبارية، لكن لم ينته الأمر عند هذا الحد، إذ لجأ النظام إلى تقليل سرعة الإنترنت كذلك يقول نائب وزير الاتصالات الإيراني، نصر الله جهانغيري، إن متوسط سرعة الإنترنت في بلاده يصل إلى ٢ ميغا بايت في الثانية، في حين تبلغ في اليابان مثلاً ٧٢ ميغا بايت في الثانية، رغم أن إيران لديها أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط، نظراً لعدد سكانها البالغ نحو ٨٠ مليون نسمة.

وضح رامين سعدي من إيران لموقع «منشور»، و هو صحفي في إحدى الوكالات الإخبارية الإيرانية، أن من الغباء أن يعتقد النظام أنه بحجب تلك المواقع سيتمنع الإيرانيين من الوصول إليها: «الإيرانيون هم الأكثر استخداماً لتويتر بين شعوب العالم، والفضل يرجع إلى برامج البروكسي، لكن الأصعب من الحجب هو تقليل سرعة الإنترنت»

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فالإنترنت في إيران يخضع لمراقبة كاملة من جهات أخرى، مثل الحرس الثوري وشرطة مكافحة جرائم الفضاء الافتراضي وإدارة مكافحة جرائم الإنترنت. يتم تدريب بعض الأفراد على إنشاء مدونات إسلامية لمحاربة الفكر الغربي، ويطلق عليهم اسم «مدون باسيجي».

في حديث آخر لموقع منشور قال مهندس الاتصالات والمعلومات «آراش محمود»: «طلبت وزارة الاتصالات والمعلومات من جميع مسؤولي تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي الأجنبية نقل خوادم بيانات المستخدمين إلى داخل إيران كي تستطيع مراقبة كل المعلومات المتداولة على تلك المواقع، وعندما رفضوا حُجبت كل تلك المواقع في البلاد». يقول مهندس الاتصالات آراش إنه رغم أن روحاني هو رئيس المجلس الأعلى للفضاء المجازي، فإنه لم يستطع حتى الآن كسب أي معركة خاضها مع النظام من أجل كسر القيود المفروضة على الإنترنت في إيران، بل إن كل ما فعله أنه وحكومته يتهربون من إشراكهم في الرقابة على الإنترنت. يستدرك آراش: «لكن إحقاقاً للحق، كان روحاني ضد حجب تطبيق واتساب في عام ٢٠١٤، وحارب كثيراً لكنه هُزم في النهاية أمام خامنئي ورجاله»، وذلك في رأي آراش مؤشر على أن روحاني غير قادر على تغيير أي شيء يخص الإنترنت، وأن على الإيرانيين أن لا ينتظروا منه شيئاً في هذا الخصوص. لم تكن حرية الإنترنت محوراً رئيسياً في الانتخابات الرئاسية الأخيرة أصلاً، بل استحوذت قضية الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية على كل الاهتمام.

في ٢٠١٥، أعلن مسؤول كبير في الهيئة القضائية، خلال اجتماعه بوزير الاتصالات، أن هناك اتجاهاً لدى الوزارة بزيادة أعداد المتطوعين من قوات الباسيج لمراقبة حسابات الإيرانيين على مواقع التواصل الاجتماعي، و الإبلاغ عن أي محتوى غير أخلاقي يُنشر على تلك الحسابات. وصل الأمر إلى أن عدداً من هؤلاء يدرّبون على استخدام التكنولوجيا الحديثة و إنشاء مدونات ذات محتوى إسلامي لمحاربة الفكر الغربي، و يتقاضى الواحد نحو دولارين في الساعة، و يُطلق على الفرد منهم اسم «مدون باسيجي». و وفقاً لتقرير منظمة «Freedom House» لعام ٢٠١٦، تحتل إيران المرتبة الثالثة بين أكثر البلدان رقابةً على الإنترنت بعد الصين وسوريا

في عام ٢٠١٢، نفذ الجيش الإيراني عرضاً عسكرياً تحت اسم «الحرب الناعمة»، تضمّن شاحنات كبيرة تحمل لوحات مكتوب عليها أن «المخدرات ومواقع التواصل الاجتماعي و الحجاب السيء أدوات الحرب الناعمة من الغرب على الشعب الإيراني». لكن المثير للدهشة أنه بالبحث عن خامنئي على تويتر سنجد له ثلاثة حسابات بلغات مختلفة، الإنجليزية و الفارسية و العربية، أنشأها المكتب الإعلامي الرسمي له، وهي حسابات نشطة تنشر خطب و تعليمات المرشد بشكل مستمر، و له كذلك حساب رسمي على موقع إنستغرام.

إن إيران بلد العجائب، فهي الدولة الوحيدة التي تمنع الشعب من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وفي نفس الوقت تتيحها لرجال النظام، الذين يعللون ذلك بأنهم يستخدمونها في الخير ونشر تعاليم الثورة الإيرانية، إذ يبدو أن الشعب الإيراني غير ناضج في نظر النظام كي يستخدم تلك المواقع. الرئيس الإيراني السابق أحمد نجاد توجه إلى مواقع التواصل الاجتماعي، وهو المحسوب



على التيار المحافظ وكان من أوائل المطالبين بحجبها، ففي مطلع ٢٠١٧، ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية، فوجئ الإيرانيون بإنشاء نجاد حساباً على تويتر، واحتوت أول تغريدة له على مقطع فيديو قصير باللغة الإنجليزية، يدعو الناس إلى متابعة نجاد وتمني الخير والسلام للجميع، ويبدو أنه يخاطب بذلك الحساب غير الإيرانيين، فاستخدم اللغة الإنجليزية لكتابة جميع تغريداته.

وصف وزير الاتصالات الإيراني مؤسس فيسبوك بأنه «الصهيوني الأخطر في العالم»، وأنه اخترع فيسبوك ليسهل التجسس على الشعوب يروي أن خلال إحدى جلسات البرلمان الإيراني، وقف محمد حسن أصغري عضو لجنة الأمن القومي مندداً باستخدام الإيرانيين مواقع التواصل الاجتماعي الأجنبية، ومشدداً على أن فيسبوك و غوغل وغيرها من صنع المخابرات الأمريكية، التي تستغلها لضرب الأمن الإيراني. أعلن وزير الاتصالات والمعلومات في حكومة نجاد، محمد حسن نامي، أن الإنترنت عامةً، ومواقع التواصل الاجتماعي خاصةً، تبدو ظاهرياً في خدمة الناس وتسهيل تداول المعلومات بينهم، لكنها في الحقيقة ما هي إلا «مشروع صهيوني مُحكم لجمع المعلومات عن الشعوب وتدميرها»، وصل الأمر بنامي إلى وصف مؤسس فيسبوك، مارك زوكربيرغ، بأنه «الصهيوني الأخطر في العالم»، وأنه اخترع فيسبوك ليسهل على الدولة الصهيونية التجسس على شعوب العالم.

على جانب الأخر و المثير للدهشة أن سيد عزت الله ضرغامی، عضو المجلس الأعلى للفضاء الافتراضي، وهي المؤسسة التي تحجب وتراقب الإنترنت، له حساب على موقع تويتر المحجوب في إيران. **في ذات السياق زاد عدد قوات الباسيج التي تراقب محتوى الإنترنت ليصل إلى ٢٠ ألف متطوع بعد الانتخابات الأخيرة.**

في عام ٢٠١٦، شنَّ الحرس الثوري عملية كبيرة باسم «عنكبوت ٢» لتطهير مواقع التواصل الاجتماعي من بعض «المروجين للفاحشة» والأعمال المنافية لتعاليم الدولة الإسلامية الإيرانية، و في تلك العملية اعتُقل ١٧٠ شخصاً ممن يعملون في مجال عروض الأزياء والموضة و الماكياج والتصوير، بينهم ثمانی عارضات أزياء، ووجهت إليهم تهمة نشر مواد إباحية وصور دون حجاب على موقع إنستغرام. وكالة الأنباء الرسمية «إرنا» سبق أن نشرت تفاصيل اعتقال عارضات الأزياء، و قالت إن الشرطة استندت في اعتقالهن إلى المادة ٤٧٢ من قانون العقوبات الإيراني، الذي يجرم استخدام الإنترنت لنشر صور فاضحة منافية للثقافة الإيرانية الإسلامية.

خلال انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٣، لعب تطبيق «تيليجرام»، الذي ما زال متاحاً في إيران، دوراً مهماً في حياة الناس، فكان أنصار التيار الإصلاحي يستخدمونه لبث مقاطع فيديو تدعو الناس إلى انتخاب روحاني، مما جعل أنصار التيار المحافظ يطالبون النظام بحجب هذا التطبيق كباقي التطبيقات، خصوصاً أن عدد

مستخدميه في إيران وصل إلى ٢٠ مليون شخص، و صار حجه أشبه بمعركة بين المدعي العام الإيراني و وزير الاتصالات.

انتهى الأمر بإعطاء المسؤولين عن التطبيق فرصة لمدة عام لتسليم بيانات المستخدمين الإيرانيين إلى السلطات، بحجة أن التطبيق خطر على الأمن القومي، و إن لم يستجيبوا فإن القضاء سيصدر أمراً بحجب «تيليغرام»، ولكن مدت السلطات الإيرانية و ظلت تمدد المهلة لإبتزاز القائمين على التطبيق من اجل الحصول على بيانات المستخدمين .

الأمر تغير قليلاً في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، إذ لجأ أنصار التيار المحافظ إلى استخدام «تيليغرام» في الدعاية للمرشحين المحسوبين على التيار المحافظ، خصوصاً بعد إدراكهم أهمية مواقع التواصل الاجتماعي، وأنها كانت سبباً لا يمكن إغفاله في فوز روحاني في الدورة الرئاسية الأولى. هذا لم يمنع الأمن الإيراني من اعتقال عدد من مسؤولي بعض القنوات على «تيليغرام» من المحسوبين على التيار الإصلاحي قبيل الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بتهمة إدارة قنوات تحرض على الفتنة، و بخاصة بعد انتشار فيديو للرئيس الأسبق محمد خاتمي، الذي منعه المرشد الأعلى من الظهور في أي وسيلة إعلامية، يدعو فيه الإيرانيين إلى انتخاب روحاني. دعا هذا نائب المدعي العام، عبد الصمد خرم آبادي، إلى التصريح بأن عدد قوات الباسيج التي تراقب المحتوى المنشور على الإنترنت زاد، ليصل إلى ٢٠ ألف متطوع.

## وعدود تحرير استخدام الإنترنت في إيران

«ينبغي أن يكون للشعب الإيراني مطلق الحرية في استخدام الإنترنت و تداول المعلومات دون عرقلة من الدولة». كانت تلك كلمات الرئيس حسن روحاني عند انتخابه لأول مرة عام ٢٠١٣، و هو الوعد الذي ظل الإيرانيون يحلمون به إلى الآن، لكنه على ما يبدو لن يتحقق. عشية انتخاب روحاني في ٢٠١٣، كتب تغريدة على موقع تويتر فرد عليه أحد المواطنين فرحاً: «هل رُفِعَ الحجب عن تويتر؟»، المثير للسخرية أنه في ذات الوقت حاول الإيرانيون دخول الموقع بدون خدمات البروكسي لكنهم صدموا بأنه ما زال محجوباً، فأخذوا ينتقدون الرئيس الذي يخاطب شعبه من موقع محجوب عنهم.

## محاولات للسيطرة على مواقع وتطبيقات الإنترنت في إيران و

### مشروع الشبكة المحلية للإنترنت (النت الوطني - الحلال)

في عام ٢٠١١، وخلال تولي الرئيس نجاد الحكم، بدأ في وضع مشروع جديد تحت اسم «الإنترنت الوطني» أو «الإنترنت الحلال» كما أسماه، وهو شبكة إنترنت محلية داخل إيران، على غرار ما تفعله الصين، تعزل المواطنين عن الشبكة العالمية ليتمكن النظام من إحكام سيطرته ومراقبته على الإنترنت بشكل كامل، وإنشاء مواقع تواصل اجتماعي إيرانية بديلة عن المواقع الأجنبية.

كان من المخطط لتلك الشبكة أن يبدأ العمل بها خلال عامين على مرحلتين، الأولى للشركات والبنوك والمصالح الحكومية، والثانية لجموع الشعب، لكن المشروع توقف عند المرحلة الأولى فقط لأسباب مالية، فقد تكلف إنشاء تلك الشبكة حتى الآن ٧٠٠ مليون دولار، حسب ما نُشر في جريدة «وطن امروز» الإيرانية، ثم أعلنت وزارة الاتصالات في بداية ٢٠١٧ أنها تحتاج ملياري دولار لإنهاء المشروع.

يقول وزير الاتصالات محمود فائزي لـ«منشور» إن الهدف من المشروع ليس التجسس على المستخدمين كما يروج بعض الناس، بل إنشاء محتوى أخلاقي يسهل السيطرة عليه، وتوفير الجهود المبذولة في مراقبة الإنترنت. وكالة «مهر» شبه الرسمية سبق أن نشرت تقريراً مفصلاً عن تلك الشبكة الجديدة، مشيرة إلى أن من أهم أهدافها «المحافظة على سرية بيانات المستخدمين».

## تونس والحرية الرقمية

جاءت تونس أكثر الدول الشرق أوسطية تحرراً؛ إذ حلت في المركز ٢٣ عالمياً، برصيد ٢٨ نقطة في تصنيف الدول الحرة جزئياً. جاءت المغرب في المركز الثاني في الشرق الأوسط، والمركز ٢٤ عالمياً برصيد ٤٥ نقطة، وجاءت كذلك ضمن تصنيف الدول الحرة جزئياً. بينما في مؤخرة الدول الشرق أوسطية جاءت سوريا في المركز الأخير في الشرق الأوسط والمركز ٦٣ عالمياً برصيد ٨٦ نقطة في تصنيف الدول المقيدة للحرية، تلتها إيران في المركز ٦٢ عالمياً برصيد ٨٥ نقطة. وجاء تصنيف الدول الشرق أوسطية كالتالي من حيث تصنيفها عالمياً وشرق أوسطياً:

- ١- تونس (٢٣ عالمياً - ٣٨ نقطة).
- ٢- المغرب (٣٤ عالمياً - ٤٤ نقطة).
- ٣- لبنان (٣٥ عالمياً - ٤٦ نقطة).
- ٤- الأردن (٣٩ عالمياً - ٥٣ نقطة).
- ٥- ليبيا (٤٠ عالمياً - ٥٤ نقطة).
- ٦- السودان (٤٧ عالمياً - ٦٤ نقطة).
- ٧- تركيا (٤٩ عالمياً - ٦٦ نقطة).

- ٨- مصر (٥٣ عالمياً - ٦٨ نقطة).
- ٩- الإمارات العربية المتحدة (٥٤ عالمياً - ٦٩ نقطة).
- ١٠- البحرين (٥٦ عالمياً - ٧١ نقطة).
- ١١- المملكة العربية السعودية (٥٧ عالمياً - ٧٢ نقطة).
- ١٢- إيران (٦٢ عالمياً - ٨٥ نقطة).
- ١٣- سوريا (٦٣ عالمياً - ٨٦ نقطة).

## ملاحظات تأسيسية لتقرير هذا العام

وجد التقرير أدلة على تورط بعض الدول في التلاعب بالانتخابات عن طريق التلاعب والتضليل عبر الإنترنت، وحدث ذلك في ١٨ بلداً على الأقل خلال العام الماضي، من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية. وتسببت تقنيات التضليل التي تستخدمها الحكومات في الانخفاض العام في حرية الإنترنت للسنة السابعة على التوالي. كذلك شهدت وسيلة الإنترنت عبر الهواتف المحمولة قيوداً كبيرة، وزيادة في الهجمات التقنية على الأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام المستقلة.

شهد هذا العام كذلك رقماً قياسياً لعدد الدول التي قيّدت استخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول لأسباب سياسية وأمنية، حدث ذلك غالباً في المناطق التي تقطنها أقليات عرقية أو دينية. كما أنه - للعام الثالث على التوالي - تسجل الصين مركز أسوأ دولة لحرية الإنترنت، تليها على الترتيب سوريا، وإثيوبيا.

## عن الكتائب الإلكترونية كفاعل سياسي جديد Internet Trolling

هذا الأمر أخذ أشكالا بارزة في الصراعات السياسية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واستمر بعدها، لاسيما بين النظام الحالي ومعارضيه، كما زادت حدته على خلفية صعوبة إمكانية تنظيم التجمعات والتظاهرات على أرض الواقع

"الميليشيات أو اللجان أو الكتائب" الإلكترونية، مسميات تم تداولها على نطاق واسع خلال السنوات الأخيرة عبر الفضاء الإلكتروني لاسيما موقعي "فيسبوك" و"تويتر"، ويتوقع استمرارها في ظل عدم استطاعة الدولة فرض قيود على وسائل التواصل كما فعلت فعليا في الشارع والبيادين المصرية

الصراع الفضائي في مصر، الذي بدأ كالحرب، بدأ عقب ثورة ٢٥ يناير، اللجان الإلكترونية بدأت تظهر بشكل لافت مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية في آذار/ مارس ٢٠١١، والتي أجريت إبان حكم المجلس العسكري، الذي أدار البلاد عقب تنحي الرئيس حسني مبارك.

تلك اللجان، الذي لم يحدد انتماءاتها، قد "نجحت في التأثير حينها، وتكرر ذلك في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التالية".

وبعد ثورة ٢٥ يناير، ظهر صراع عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين جبهة مؤيدة للثورة وأخرى معارضة لها، قبل أن يتفرع لصراع بين مناصري الثورة نفسها لاسيما بين الإسلاميين والتيار المدني، غير أن الصراع الأول بدأ يخفت نسبيا، خاصة بعد تعديلات آذار/ مارس ٢٠١١، حيث انقسم مناصرون للثورة بين مؤيدي الخيارين المتضادين بنعم ولا.

وانتشرت انتقادات وقتها لما عرف باسم "اللجان الإلكترونية" المحسوبة على الإسلاميين.

عاد الصراع الإلكتروني للواجهة مع حلول الانتخابات البرلمانية في نهاية ٢٠١١، ثم في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢، التي فاز بها محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا، على حساب الفريق طيار المتقاعد أحمد شفيق، المحسوب على نظام الرئيس الأسبق، حسني مبارك، الذي أطاحت به الثورة حيث كان يشغل منصب رئيس الوزراء حينها.

لكن بعد الإطاحة بمرسي، في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، فيما يراه أنصاره "انقلابا" ومعارضوه "ثورة"، اختصر الصراع بشكل استقطابي لافت بين مناصري نظام

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ومعارضيه، لاسيما من جماعة الإخوان ومؤيديها.

وكان هذا واضحاً، في أكثر من حديث للسيسي، أبرزها قوله إن "هناك حروباً، وكتائب إلكترونية، وقصة كبيرة يتم تنفيذها"، وفي موضع

آخر مصرحاً أ آخر "أنا النهاردة أقدر أعمل حكاية جوا مصر .. بكتيبة او كتبيتين من التواصل الإجتماعى دول .. تاخذوا انتم منها و تبقى الدائرة مقفولة" تصريح السيسي للإعلاميين ١٣ أبريل ٢٠١٦ .

## نماذج حملات الكتائب الإلكترونية في مصر

ومن أحدث تحركات تلك اللجان الإلكترونية، ما كشف عنه في مارس المنصرم، خالد البلشي، وكيل نقابة الصحفيين السابق، والمرشح وقتها في انتخابات الصحفيين.

وقال البلشي، وقتها، في تدوينات بصفحته على موقع "فيسبوك"، أنه تعرض لحملة منظمة تشنها لجان إلكترونية، حيث قامت الأخيرة بتدشين صفحة تحمل اسمه، بنفس شكل صفحته وألوانها بنحو ٤٥ ألف متابع، و تقوم بنقل تدويناته الأصلية ووضع تدوينات مزيفة وسطها لسبه ونشر شائعات.

وقبلها في حزيران/ يونيو ٢٠١٦، ذكر أستاذ بجامعة قناة السويس الحكومية، خالد رفعت، في تدوينات عبر صفحته على "فيسبوك"، أسماء قيادات مؤيدة للنظام قال إنها تدير لجانا إلكترونية لـ"توجيه الرأي العام، في قضايا تشغله والسخرية من معارضين"، دون أن يعطي مصدرا موثوقا لمعلوماته.

سبقت ذلك، حملات إلكترونية منظمة مؤيدة ومعارضة تشتبك بوسوم (هاشتاغات) مع قضايا المصريين، ومنها عقب تحرير سعر صرف الجنيه أمام العملات الأجنبية، في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، وإعلان اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، المعروفة باسم "تيران وصنافير" في نيسان/ أبريل العام الماضي، والتي أثارت جدلا واسعا في الشارع.

كما كان لتلك الحملات في عامين متتاليين أثر في إقالة مسئولين، أحدهما في آذار/ مارس ٢٠١٦ هو وزير العدل المصري وقتها، أحمد الزند، بعد تصريح اعتبر مسيئا للنبي، و في الشهر ذاته في ٢٠١٥، أقيمت محفوز صابر، وزير العدل السابق للزند هو الآخر عقب تصريح له تم اعتباره طبقيا و مهينا لفئات من البسطاء بالمجتمع.

في آذار/ مارس ٢٠١٤، برزت حملات مؤيدة لترشح السيسي، لرئاسة البلاد في مقابل معارضة تصدرت وقتها بهاشتاغ مسيء له.

عقب الإطاحة بمرسي في صيف ٢٠١٣، كانت الحملات الإلكترونية لافتة متصدرة بوسم (هاشتاغ) #مرسي\_رئيسي، و#رابعة\_بؤرة\_إرهاب، في إشارة إلى مكان اعتصام معارض، وهي امتدادات لحملات ظهرت في عام ٢٠١٢، تطالب برحيل مرسي و أخرى تدعمه.

## التعبير الرقمي في مصر

على مدار العام الماضي تعرضت وسائل التعبير بشكل عام ، و التعبير الرقمي بشكل خاص لحملة ممنهجة من التضييق ، و الانتهاك ، من خلال حجب المواقع ، و مصادرة أموال البعض ، وصعوبة إتاحة المعلومات .

منذ بداية ممارسة الحجب على نطاق واسع من قبل السلطات المصرية في نهاية مايو ٢٠١٧ لم يُعلن عن أي معلومات رسمية أو إعلان لقرار الحجب أو إبلاغ لمالكي المواقع الإلكترونية وجمهورها عن سبب حجب مواقعهم، باستثناء بعض التصريحات المنقولة على لسان مسؤولين في هيئات حكومية ذات صلة كمنظمة الصحفيين والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، و تقرير منشور في جريدة المصري اليوم عن تقرير صادر من جهة سيادية، يتناول تجارب لحجب المواقع في دول أخرى، و خبر نقلته وكالة أنباء الشرق الأوسط عن مصدر أمني.

## قضايا الحجب

القضية المرفوعة من قبل مؤسسة الفكر و التعبير، رقم ٥٢٤٧٤ لسنة ٧١ ق، التي تختصم وزير الاتصالات، رئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بصفتهم و تطالب بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن الإجابة بصورة رسمية عن قرار حجب عدد من المواقع وكذا إلزام جهة الإدارة بتوضيح الأسباب الإدارية والفنية التي أدت إلى حجب المواقع مع إلزام مقدمي خدمات الاتصالات بإزالة العقبات التقنية لتمكين المستخدمين من الوصول إلى المواقع المذكورة في صدر العريضة (مدى، المصريون، البديل، البداية، مصر العربية، البورصة، ديلي نيوز، وفي وقت لاحق تم حجب موقع تور (Tor Project) وهو موقع غير إخباري كما تم حجب تطبيق نبض الإخباري).

القضية المرفوعة من موقع "مدى" واحد من المواقع التي حُجبت في ٢٤ مايو، رقم ٥٢٩٤ لسنة ٧١ ق، التي تختصم وزير الاتصالات، رئيس لجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بصفتيها، تطالب بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع جهة عن إفادة الطاعنة بصورة رسمية من قرار حجب موقع "مدى" في حالة صدور قرار بذلك وإلزام جهة الإدارة بتوضيح الأسباب الإدارية والفنية التي أدت إلى حجب الموقع مع إلزام مقدمي خدمة الاتصالات بإزالة العقبات التقنية لتمكين المستخدمين والشركة المالكة من الوصول إلى الموقع.

القضية المرفوعة من قبل قناة "الشرق" الفضائية، رقم ٥٠٦٢٤ لسنة ٧١ ق، والتي تختصم رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، واختصمت في وقت لاحق رئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بصفتهم، و تطالب بصفة مستعجلة بإلغاء قرار حجب موقع قناة "الشرق" وإعادة بثها من جديد.



## تقرير من “جهة سيادية”

نشرت جريدة المصري اليوم، في ٢٥ مايو، تقريراً من “جهة سيادية” يعرض تجارب حجب مواقع وب في دول عربية وأجنبية؛ بهدف تبرير الحجب في مصر. يمكن تلخيص أبرز ما جاء بالتقرير على النحو التالي:

- اعتبر التقرير أن “رقابة الدولة لشبكات التواصل الاجتماعي حق مشروع قانوناً”.
- لم يصدر عن أي جهة رسمية نفي لصحة التقرير.
- التقرير يعترف صراحة بحجب ٢١ موقع؛ في حين أن العدد المرصود إلى الآن ارتفع إلى ٤٦٥.
- لم يأتي في التقرير ذكر لأي من نصوص الدستور والقانون المصري كتبرير لقانونية قرار الحجب.
- يعرض التقرير تجارب حجب المواقع في بعض الدول، كالصين وإيران وباكستان والسعودية وكوريا الشمالية وتركيا، وهي دول تعتبر من أكثر الدول عداءاً للإنترنت.
- جاء في التقرير قسم بعنوان “أعلى ١٠ دول يخضع الإنترنت فيها للمراقبة”، وجاءت كوريا الشمالية فيه كأعلى دولة مراقبة للإنترنت، والسعودية الرابعة، وإيران الخامسة، والصين السادسة، وهي نفس الدول التي عرضها التقرير كتجارب دول تمارس حجب المواقع.
- يعرض التقرير أسباب حجب المواقع في دول العالم ويحصرها في الآتي: الإرهاب، الدعارة، الهجرة غير الشرعية، غسيل الأموال. في حين أن الغالبية العظمى من المواقع التي حجبتها في مصر هي مواقع إخبارية وإعلامية بالأساس.

## قانونية الحجب في مصر

يُعتبر ما حدث من حجب لمواقع وب مخالف للدستور المصري؛ حيث ينتهك الحجب حرية عمل وسائل الإعلام وعدم جواز وقفها أو مصادرة أعمالها، وحق الجمهور في المعرفة والوصول إلى المعلومات.

المواقع المحجوبة في أغلبها مواقع إخبارية وهو ما يمثل اعتداء واضح و تقييد لوسائل الإعلام، و يتعارض مع نص المادة ٥٧ من الدستور، والتي تنص على: “... كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك”، ويتعارض أيضاً مع المادة ٧١ من الدستور: “يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها

أو إغلاقها. ويجوز إستثناء فرض رقابة محددة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة.”

كما أن عدم إفصاح الحكومة المصرية -إلى الآن- عن أي قرار قضائي أو إداري بحجب المواقع، سالفه الذكر، يُعتبر مخالف للمادة ٦٨ من الدستور والتي تنص على: ” المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مخلوطة عمدًا.”

فيما يلي الاحتمالات القانونية التي ربما استند عليها قرار الحكومة-إن وُجد- بحجب ٤٦٥ موقع:

## بموجب قانون مكافحة الإرهاب

لقانون الإرهاب طبيعة خاصة كونه يحمل صورا واسعة للتجريم وصلاحيات كبيرة ومتنوعة لمواجهة بعض الجرائم، ومنها ما يتعلق بإغلاق المواقع على شبكة الإنترنت، فيذكر القانون إجراء يتعلق بإمكانية حجب المواقع التي ترتكب الأفعال المجرمة بموجب نص المادة ٢٩، وينص في الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ علي “... و للنيابة العامة أو سلطة التحقيق المختصة وقف المواقع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من هذا القانون أو حجبها أو حجب ما يتضمنه أي وجه من أوجه الاستخدام المنصوص عليها في هذه المادة والتحفظ على الأجهزة والمعدات المستخدمة في الجريمة” هذا النص هو الأكثر صراحة ووضوحا فيما يتعلق بإمكانية حجب المواقع. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء يرتبط بوجود تحقيقات تُجريها النيابة العامة أو سلطة التحقيق، وهو ما لم يتم إعلانه، كما لم يتم استدعاء المسؤولين عن هذه المواقع بعد قرار الحجب، إلا أن هناك إمكانية استدعاء المسؤولين عن هذه المواقع في وقت لاحق، فيكون إجراء الحجب بمثابة إجراء أولي أو تدبير تتخذه جهة التحقيق.

الجدير بالذكر أحد مالكي هذه المواقع قد تم التحفظ علي أموالهم في وقت سابق حيث أصدرت محكمة القاهرة للأمور المستعجلة قرار بالتحفظ وتجميد أرصدة وحسابات وممتلكات والمنع من التصرف لـ”مصطفى مختار محمد صقر”، رئيس شركة “بيزنس نيوز”، وهي الشركة المالكة لموقعي دايلي نيوز ايجيبت وأخبار البورصة.

## بموجب قانون الطوارئ

على مدار العام الماضي تعرضت وسائل التعبير بشكل عام، والتعبير الرقمي بشكل خاص لحملة ممنهجة من التضييق، والانتهاك، من خلال حجب المواقع، ومصادرة أموال البعض، وصعوبة إتاحة المعلومات.

منذ بداية ممارسة الحجب على نطاق واسع من قبل السلطات المصرية في نهاية مايو ٢٠١٧ لم يُعلن عن أي معلومات رسمية أو إعلان لقرار الحجب أو إبلاغ لمالكي المواقع الإلكترونية وجمهورها عن سبب حجب مواقعهم، باستثناء بعض التصريحات المنقولة على لسان مسؤولين في هيئات حكومية ذات صلة كمنظمة الصحفيين

أعلنت حالة الطوارئ - يوم ٩ أبريل ٢٠١٧- في جميع أنحاء الجمهورية لمدة ٣ أشهر بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الحكومة المصرية، وعودة العمل بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعروف بقانون الطوارئ وينص القانون في المادة رقم ٣ علي: "لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفوي التدابير الآتية: وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة وكذلك تكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال. الأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكل وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وإغلاق أماكن طباعتها." ما يعني أن إعلان حالة الطوارئ هي بمثابة تعطيل للضمانات الدستورية المتعلقة بالعديد من الحريات، فنص المادة ينصرف إلى كل وسائل التعبير والدعاية والإعلان، مما يفتح الباب أمام إمكانية حجب المواقع. وجدير بالذكر أن صدور القرار استناداً إلى هذه المادة يثير إشكالية، فنصها يسمح بهذا الأمر شفاهاً وهو ما يعني أن هناك صعوبة للتيقن من صدور قرار بهذا الأمر حتى يمكن الطعن عليه أمام محكمة القضاء الإداري بوصفه قراراً إدارياً.

## بموجب قانون تنظيم الاتصالات

يُعطي قانون الاتصالات صلاحيات واسعة للحكومة المصرية للتحكم بشبكات الاتصالات في مصر والتي تصل إلى إخضاع إدارة شبكات الاتصال بشكل كامل دون الحاجة إلى إذن قضائي، حيث تنص المادة ٦٧ من قانون تنظيم الاتصالات علي أن "للسلطات المختصة في الدولة أن تخضع لإدارتها جميع خدمات وشبكات اتصالات أي مشغل أو مقدم خدمة وأن تستدعي العاملين لديه القائمين على تشغيل وصيانة تلك الخدمات والشبكات وذلك في حالة حدوث كارثة طبيعية أو بيئية أو في الحالات التي تعلن فيها التعبئة العامة طبقاً لأحكام القانون رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وأية حالات أخرى تتعلق بالأمن القومي" وقد استخدمت هذه

المادة لقطع خدمات الاتصالات والإنترنت أثناء الثورة المصرية في يناير ٢٠١١، ومن الوارد استخدامها لمنع الوصول إلى بعض الخدمات والمواقع في الفترة الأخيرة.

أما عن مسؤولية الوسطاء من الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت في مصر فإن قانون الاتصالات ينص في المادة ٦٨ على "تخفيض التزامات مشغلي أو مقدمي خدمات الاتصالات بالقدر الذي يكون قد تأثر به أي التزام عليهم كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتنفيذ أحكام المادتين (٦٥ ، ٦٧) من هذا القانون. ويكون لمشغلي ومقدمي خدمات الاتصالات الحق في تعويض مناسب عما يكون قد لحق بهم من أضرار نتيجة إخضاع خدمات الاتصالات تطبيقاً لحكم المادة (٦٧) من هذا القانون، ويتضح من نص المادة أن هناك توازنات واضحة بين إعطاء الحكومة القدرة على إخضاع إدارة الشبكات للسلطات الحكومية مقابل إعفاء مقدمي الخدمة من النتائج المترتبة على هذا الإجراء ما يعني أن الفلسفة التي قام عليها قانون الاتصالات تستهدف بالأساس حماية الممارسات الحكومية مقابل إخراج مقدمي الخدمة من نطاق المسؤولية بل وتعويضهم عن الأضرار التي قد تلحق بهم.

استمرت مؤسسة حرية الفكر والتعبير برصد المواقع التي تحجبها السلطات منذ شهر مايو حتى الآن، والتي ارتفع عددها من ٢١ موقع إلى ٤٦٥ موقعا على الأقل، تعرّضوا للحجب المؤقت أو الدائم .

## الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ينفى مسؤوليته عن الحجب

طالبت مؤسسة حرية الفكر والتعبير وموقع "مدى" في القضيتين المرفوعتين من قبلهما، الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ووزارة الاتصالات بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن الإجابة بصورة رسمية من قرار حجب عدد من المواقع في حالة صدور قرار بالحجب، مع إلزام جهة الإدارة بتوضيح الأسباب الإدارية والفنية التي أدت إلى حجب المواقع، في حالة عدم صدور قرار. كما طالبت بإلزام مقدمي خدمة الاتصالات بإزالة العقبات التقنية لتمكين المستخدمين من الوصول إلى الموقع.

بدأت محكمة القضاء الإداري نظر القضيتين بدءاً من شهر سبتمبر ٢٠١٧، وما تزال القضيتان متداولتان حتى كتابة هذا التقرير. وخلال هذه الفترة قدم الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ردوداً على ما ورد بصحف الطعن في القضيتين، ولم يكن هناك اختلاف جوهري في الدفوع التي اعتمدها عليها الجهاز.

على الجانب الآخر، فقد أقيمت دعوى قناة "الشرق" ضد وزير الداخلية ورئيس الوزراء بصفتيهما، وطالبت الدعوى بوقف قرار حجب موقع قناة "الشرق" وبعض المواقع

الأخرى. لاحقاً أضيف الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات كخضم في قضية قناة “الشرق”، بعد أن أقرت هيئة قضايا الدولة أن الجهة المسؤولة والتي يجب سؤالها عن قرار الحجب هي الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

ويتفق ما سبق مع ما قدمته هيئة قضايا الدولة (مُمثلة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) في الدعوى المُقامة من موقع “مدى”، وذلك بعد أن ألقى محامي الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات مسؤولية الحجب على أجهزة الدولة – وليس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات – سواء فيما يتعلق باتخاذ القرار أو تنفيذه. فقد انتهى رأي هيئة قضايا الدولة إلى أن قرار الحجب من اختصاص الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، حيث أن الجهاز هو المسؤول عن تنظيم مرفق الاتصالات، ومسؤول عن ضمان وصول خدمات الاتصال إلى جميع مناطق الجمهورية، بالإضافة إلى أن الجهاز له تمثيل قانوني فيثبت له شخصيته الاعتبارية المستقلة ويمثله الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أمام القضاء وفي علاقاته بالغير طبقاً لنص المادة ١٧ من قانون تنظيم الاتصالات، كما أن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات هو المختص بموضوع الدعوى إعمالاً لقرار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اختصاص الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بنظر بعض المنازعات.

## مبررات نفي الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات صلته

### بقرار حجب المواقع

اعتمد الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في نفي صلته بقرار الحجب علي توضيح دور بعض الجهات الأخرى التي يُخوّل لها القانون اتخاذ وتنفيذ مثل هذا القرار؛ مُعللاً ذلك بعدم امتلاك جهاز تنظيم الاتصالات للتقنيات اللازمة للحجب، وإمكانية صدور القرار من جهات أخرى. وقد برر ذلك بالآتي:

## أولاً: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هو المسئول

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هو المختص باتخاذ مثل هذه القرارات، تأسيساً علي نصوص قانون التنظيم المؤسسي للإعلام رقم ٩٢ لسنة ٢٠١٦، مُعتمداً في ذلك على نصوص القانون التي تحدد دور وصلاحيات المجلس الأعلى للإعلام:

□ نصّ المادة رقم (٤) التي تحدد اختصاصات المجلس الأعلى للإعلام، وقد جاء فيه “توقيع الجزاءات والتدابير المنصوص عليها في هذا القانون على من يخالف الالتزامات الواردة بالترخيص أو التصريح وذلك وفقاً للإجراءات التي تبينها لائحة الجزاءات التي يضعها المجلس الأعلى”

□ ما نصت عليه المادة رقم (٢٦) والتي تحدد الجزاءات التي يجوز توقيعها على المؤسسات الصحفية والإعلامية من قبل المجلس الأعلى للإعلام والتي تنص على أنه للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الحق في "منع نشر أو بث المادة الصحفية أو الإعلامية لفترة محددة أو بصفة دائمة." وذلك عبر لائحة الجزاءات والتدابير التي يضعها المجلس والتي يجوز تطبيقها على وسائل الإعلام باختلاف أنواعها (مسموعة و مرئية ومطبوعة ورقمية). كما تُجيز نفس المادة للمجلس أن يُحرّك من تلقاء نفسه، أو بناء على شكوى تُقدم إليه، الدعاوى القضائية عن أي مخالفة لأحكام القانون أو إذا رصدت لجنة تقويم المحتوى انتهاكا من أية مؤسسة صحفية أو إعلامية للقواعد والمعايير المهنية والأعراف المكتوبة.

وعلى هذا، فقد طلب المُمثل القانوني لموقع "مدى" الاستفسار عن السند القانوني الذي يعطي الحق للمجلس الأعلى في حجب الموقع، خاصة أن طرح الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات يعوزه الوضوح حول الطريقة التي يتم بها تفعيل نص المادة ٢٦ من قانون التنظيم المؤسسي للإعلام، فالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لم يصدر بعد لائحة جزاءات دائمة، بل يتم العمل - حتى وقت الجلسات - بلائحة جزاءات مؤقتة غير منشورة، كما أن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام ليس جهة تنفيذية تمتلك أدوات تمكنها من تنفيذ قراراتها، فالأمر يجب أن يمر عبر الجهات التنفيذية المختصة وما يؤكد على ذلك ما نصت عليه المادة رقم (٢٤) من قانون التنظيم المؤسسي للإعلام والتي تُلزم جميع أجهزة الدولة بمعاونة المجلس الأعلى في أداء مهامه، وتيسير مباشرته لاختصاصاته.

الجدير بالذكر، أن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات مُمثل بعضو ضمن تشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ليضم من بين أعضائه المهندس مصطفى عبد الواحد (القائم بأعمال رئيس الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات)؛ فإن صدر قرار بالحجب يجب أن يحاط الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات علما، ولم يبدِ مُمثل الجهاز ثمة رد على ذلك.

## ثانيا: أجهزة الأمن القومي تمتلك التقنيات اللازمة للحجب

في دفاع مُمثل الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات أوضح أن قانون تنظيم الاتصالات قد أعطي صلاحية لأجهزة الأمن القومي بموجب نص الفقرة الثانية من المادة ٦٤، ويشير مُمثل الجهاز إلى أن النص يعطي لأجهزة الأمن القومي الحق لوضع مُعدات وبرامج ونُظم داخل شبكات الاتصالات والتي تُتيح للقوات المسلحة وأجهزة الأمن القومي ممارسة اختصاصها في حدود القانون وأن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ليس من ضمن الجهات التي يُشير إليها النص ولا يدخل ضمن أجهزة

الأمن القومي. كما أشار مُمثل الجهاز، أثناء المرافعة الشفوية، إلى أنه يحق لهذه الأجهزة اتخاذ إجراءات استثنائية نظراً للظروف التي تمر بها البلاد.

وبسؤال مُمثل الجهاز، من قبل محامو موقع “مدى”، عن طبيعة الظروف الاستثنائية الذي يُعطي الحق لهذه الأجهزة لاتخاذ قرار الحجب، خاصة أن نص الفقرة الثانية من المادة ٦٤ لم ينص صراحة علي حق أجهزة الأمن القومي لاتخاذ إجراء بالحجب، لكل أشارت المادة إلى التزام يقع علي عاتق مشغل أو مُقدم الخدمة بتوفير تلك النظم والمعدات علي نفقته الخاصة، حتى تتمكن أجهزة الأمن القومي من ممارسة اختصاصها في حدود القانون، ورغم أن النص غير منضبط ويشوبه عوار دستوري إلا أن صياغته لم تُعطي الحق لأجهزة الأمن القومي بالحجب. وقد جاء رد مُمثل الجهاز بأن نصوص قانون الاتصالات تُعطي سلطات لأجهزة الأمن القومي، في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد الآن، مثل نص المادة ٦٧.

قدّم في جلسة لاحقة مُمثل موقع “مدى” مذكرة للرد على استخدام نص المادة ٦٧ وطالب تقديم الخطة التي تنص عليها المادة ٦٥ في حالات حدوث الكوارث الطبيعية والبيئية وفترات إعلان التعبئة العامة وأية حالات أخرى تتعلق بالأمن القومي، والتي يضعها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بالاشتراك مع القوات المسلحة والأجهزة المُختصة في الحالات المنصوص عليها في المادة ٦٧.

وقد نفى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في المذكرات المقدمة وجود حالة تستدعي تنفيذ نص المادة ٦٥ حيث أن النص يتعلق بحالات استثنائية توجب وضع خطة من جهات مُتعددة في الدولة من بينها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، وهذه الحالات لا تتوافر حالياً. وهو ما يعدّ تناقضا واضحا في دفاع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

## قرار بحجب ٣٣ موقع وب والتحفظ على الأموال

أشار الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في ردوده على دعوى قضية حجب موقع قناة “الشرق”، إلى القضية رقم ٢٠١٣/٢٣١٥، مستعجل القاهرة، والتي صدر على خلفيتها حكم بحظر جماعة الإخوان المسلمين واعتبارها جماعة إرهابية، وأعقب ذلك تشكيل لجنة لحصص وإدارة أموال جماعة الإخوان المسلمين، بقرار من رئيس مجلس الوزراء. وعلى أثر صدور هذا الحكم صدر قرار قاضي التنفيذ ولجنة حصص وإدارة أموال جماعة الإخوان المسلمين بالتحفظ على بعض الكيانات والأموال المرتبطة بالجماعة ومنها حظر النشاط لعدد (١٦) موقع إلكتروني وعدد (١٦) قناة وكذلك جريدة المصريون بغرض منع وصول المحتوى للمستخدم المصري (الحجب) وقد أرفق بالقرار قائمة تضم أسماء المواقع والقنوات الصادر بشأنها قرار الحجب.

## المصادر

بقرار أحيانا.. عن حجب مواقع الوب في مصر

<https://afteegypt.org>

تقرير رسمي يدافع عن قرار حجب مواقع إلكترونية

<http://www.almasryalyoum.com>

قرار من جهة مجهولة .. عن حجب مواقع الوب في مصر

<https://afteegypt.org>

قائمة المواقع المحجوبة

<https://afteegypt.org>

الأمم المتحدة تعلن حرية التعبير على الإنترنت "حقا من حقوق الإنسان"

<https://www.youm7.com>

فريدوم هاوس (حرية الانترنت في ٢٠١٧)

<https://freedomhouse.org>

الديكتاتوريات تخاف من الانترنت

<https://raseef22.com/politics>

حرب مجلس «الفضاء الافتراضي» في إيران: حجب وتشويه وإنترنت حلال

<https://manshoor.com/people/iran-internet-blocking>

قانون الانترنت في مصر نهاية عصر حرية لم يبدأ

<https://www.igmena.org>

الميليشيات الإلكترونية و حكومات التضليل: تقرير دامغ | السلطة الخامسة

<https://www.youtube.com/watch?v=2DlthSzZhg0>

حرب اللجان الإلكترونية في مصر

<https://www.arab48.com>

ماذا يعنى إلغاء أمريكا لـ«مبدأ حيادية الإنترنت»

<https://www.shorouknews.com>



# حرية الإنترنت

من حيث إتاحة الوصول  
وحيادية الشبكة والمحتوى



## الحرية الرقمية

ناضل المدافعون عن حقوق الإنسان في مصر لسنوات طوال من أجل التأكيد على حرية الرأي والتعبير كمدخل رئيسي لبناء حياة ديمقراطية ومجتمع متطور، ولا شك أن بعد ثورة يناير أصبح الاهتمام بالحرية الرقمية ضرورة ملحة لما شكلته مواقع التواصل الاجتماعي من ساحات واسعة للمشاركة والتواصل والتعبير عن لمختلف الفئات والأعمار.

وفي إطار الاهتمام بالحرية الرقمية فإننا نأخذ على عاتقنا عدة مهام، رفع الوعي بمسألة الحرية الرقمية، ومناقشة وتوثيق انتهاكات الحرية الرقمية في مصر، والضغط في اتجاه التأكيد عليها وتوفير مناخ تشريعي وتنفيذي يضمنها ويرعاها.

